بما يهدد ضمان استدامة البحار

«آرثر دي ليتل»: ارتفاع مستويات انبعاثات الشحن البحري 44 % بحلول 2050

أطلقت "آرثر دي ليتل"، شركة الاستشارات الإدارية الرائدة على مستوى العالم، تقريرها الجديد بعنوان "الحد من الانبعاثات البحرية لضمان استدامة البحار"، والذي يسلط الضوء على الأهمية الحيوية لعمليات الشحن البحري، باعتبارها الركن الأساسي في سلاسل الإمدادات العالمية، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن 3 % من انبعاثات غازات الدفيئة حول العالم. ويأتي إطلاق هذا التقرير في إطار الجهود الهادفة لإيجاد الحلول الملائمة واتخاذ الإجراءات المناسبة، عبر توفير مجموعة من الاستراتيجيات العملية التي يمكن تبنيها عبر قطاع الشحن البحري لاعتماد ممارسات أكثر استدامة مع التركيز على ضرورة خفض الانبعاثات الحالية.

ووفقاً لأحدث تحليلات "آرثر دي ليتل"، تعادل نسبة 3 % من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن قطاع النقل البحري، حوالي 1،708 مليون طن متري من الانبعاثات. وتتوقع الشركة أن يرتفع هذا المعدل بنسبة 44% عام 2050 في حال عدم اتباع الإجراءات اللازمة للحد من هذه الإنبعاثات. وتجدر الإشارة إلى أن الوعي بضرورة الحد من الإنبعاثات الناجمة عن السفن، كان قد دفع المنظمة البحرية الدولية (IMO) لوضع استراتيجية تتضمن جملة من الأهداف الطموحة والرامية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة عبر قطاع الشحن البحري. ورغم أن الهدف الأساسي الذي وضعته المنظمة، تمثل في خفض الانبعاثات بنسبة 50 % بحلول عام 2050، إلا أنها ارتقت بهذا الهدف متطلعة لتحقيق الحياد الكربوني مع صافي صفر انبعاثات بحلول العام ذاته.

وفي إطار هذه الجهود، قدمت المنظمة البحرية الدولية خطة لمتكاملة لضمان الاعتماد على الوقود البديل أو مصادر الطاقة المستدامة، وذلك بنسبة لا تقل عن 5 % من إجمالي الطاقة المستخدمة في عمليات الشحن البحري الدولي، مع العمل على الوصول إلى نسبة 10 % بحلول العام 2030.

وتعليقاً على التقرير، قال باولو كارلوماجنو، الشريك في وحدة الأعمال الخاصة بالسفر والنقل لدى "آرثر دي ليتل": "يساهم قطاع الشحن البحري على نحو واسع النطاق في الجهود العالمية الرامية لتحقيق الحياد الكربوني. ومن الأهمية بمكان تعزيز وتسريع الجهود الرامية للحد من الانبعاثات البحرية على نحو أكثر جدية وفعالية لمواجهة التهديدات المتنامية والناجمة عن التحولات المناخية وذلك عبر تطوير منظومة تعاونية متكاملة تتطلع لتحقيق أهداف الاستدامة. ويتمثل الهدف الأساسي من تقريرنا الأخير في تسليط الضوء على أهمية الممارسات المستدامة وتشجيع الجهات المعنية عبر سلسلة القيمة على اعتماد حلول متقدمة للحد من انبعاثات الكربون. ويعتبر الوقود البديل والابتكارات التكنولوجية من العناصر الأساسية التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة في إطار هذه الاستراتيجية، مع ضرورة التنبه لمواجهة التحديات ذات الصلة بقابلية التوسع والآثار البيئية. ومن المؤكد أن يساهم الالتزام الراسخ والرؤى الابتكارية في تمكيننا من استشراف مستقبل أكثر استدامة لقطاع الشحن البحري وضمان سلامة الحياة على كوكبنا."

باولو كارلوماجنو

وتوفر "آرثر دي ليتل" في إطار التزامها بدفع جدول أعمال الاستدامة عبر قطاع الشحن البحري، حلولاً وخبرات مبتكرة لمواجهة التحديات الحالية على مستوى الانبعاثات البحرية. وفي هذا الإطار، يدعو التقرير إلى الحد من هذه الانبعاثات وتسهيل تبني الممارسات المستدامة، وذلك عبر اعتماد مصادر الوقود البديلة، مثل الوقود الأخضر (الديزل الحيوي، البيوغاز، والميثانول الحيوي) والوقود التركيبي (الميثان الإلكتروني، الميثانول الإلكتروني، الأمونيا الخضراء، والهيدروجين).

ومن المتوقع أن تساهم مصادر الميثانول الأزرق والأمونيا والهيدروجين من التحكم بمستويات الإنبعاثات على المدى القصير، بحيث يتم خفض مستوياتها بنسبة 20 % إلى 60 %. إلا أن هذه الأنواع من الوقود تفقد استدامتها عند استخدامها على المدى الطويل، نظراً لكونها مستخرجة من الوقود الأحفوري. ويتمثل الحل الأفضل في هذا الإطار باستخدام مصادر الوقود الأخضر، مثل الديزل الحيوي والبيوغاز والميثانول الحيوي، والتي قد تساهم في الحد من الانبعاثات بنسبة 60 % إلى 80 %. وعلى الرغم من التحديات التي تتعلق بالتأثيرات البيئية لمصادر الوقود الأخضر وقابلية التوسع في استخدامها، إلا أنه من الأهمية بمكان ضرورة العمل على بذل الجهود الرامية لتشجيع شركات الشحن على استخدام هذه الأنواع من الوقود على نحو أكثر اتساعا، مع تحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج.

وبالإضافة إلى الوقود البديل، يسلط التقرير الضوء على أهمية الابتكارات التكنولوجية لتحسين مستويات الكفاءة التشغيلية في الأصول الحالية. وقد أظهرت تكنولوجيا احتجاز وتخزين الكربون(CCS) على متن السفن، على سبيل المثال، نتائج إيجابية عبر احتجاز أكثر من 60 % من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن هذه السفن. وتُعد الابتكارات التقنية مثل الدفع بمساعدة الرياح، واستخدام الألواح الشمسية وخلايا الوقود، بمثابة استراتيجيات رئيسية للحد من استهلاك الوقود وتقليل الانبعاثات. وتظهر الابتكارات الأخرى، مثل الأنظمة الشراعية الحديثة والتصاميم المحّسنة للهياكل في الحد من استهلاك الوقود بنسبة 20 % إلى 40 % وحتى نسبة 8 % على التوالي.

ويتطرق التقرير للإجراءات الطوعية التي تعتمدها الجهات المعنية، مع عرض المبادرات الهادفة مثل أنظمة تداول الانبعاثات، والتسعير الداخلي للكربون، وخدمات الحد من انبعاثات الكربون التي تقدمها شركات الشحن. كما أشار التقرير إلى الرؤية الاستشرافية لسنغافورة، التي تتطلع لتكون أكبر ميناء مؤتمت في العالم بحلول العام 2040، مع تسليط الضوء على هدفها في تحويل ما لايقل عن نصف سفنها لتصبح سفناً مستدامة بحلول العام 2050.

لتمكين التحول الرقمي في الكويت في إطار شراكتهما الإستراتيجية

«stc» و«هواوي» توقعان مذكرة تفاهم للاستمرار في تطوير «G5.5»

وقعت شركة الاتصالات الكويتية stc، الشركة الرقمية الرائدة في مجال تمكين التحول الرقمي في الكويت، وشركة هواوي مذكرة تفاهم بشأن تعزيز تعاونهما الإستراتيجي وتحقيق الريادة في مجال الأعمال على شبكة جيل ال 5.5G. وخلال أكبر حدث اتصال وأكثره تأثيرًا في العالمMWC24، والذي يقام حاليا في برشلونة في الفترة من 26 إلى 29 فبراير ، تم الاتفاق على أن يعمل الطرفان بشكل مشترك على بناء شبكة لاسلكية ذكية G5.5 بناءً على الابتكارات المشتركة السابقة بشأن ال 5G. بالإضافة إلى ذلك، سيشمل التعاون اطلاق وتقديم خدمات جديدة متعلقة بال 5.5G تخدم المستهلكين والمنازل (ToC/ToH)، والمؤسسات التجارية (ToB)، بالاضافة الى دعم عجلة نمو صناعة جيل ال 5.5G

وخلال الفعالية تم توقيع مذكرة التفاهم، بحضور فهد العلي، الرئيس التنفيذي لقطاع التكنولوجيا في شركة stc – الكويت، وبانغ تشاوبين، رئيس قطاع منتجات وحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأعضاء آخرون في فرق الإدارة من كلا الطرفين.

وفي بيان مشترك لهما، أكدت stc وهواوي : "بموجب مذكرة التفاهم، ستقوم stc الكويت وهواوي بالتعاون الاستراتيجي في مجال ابتكار تقنية ال 5.5G لبناء شبكات لاسلكية ذكية ودمج البيانات عبر المجالات المختلفة. تشمل الشبكات اللاسلكية الذكية حلولاً مثل WTTx Suite 2.0 و Smart Care وأنظمة RAN للتوأمة الرقمية. يستخدم تقارب البيانات عبر المجالات تقارب بيانات مركز عمليات الشبكة (NOC) ومركز العمليات الأمنية ((SOC لإدارة تجربة المستخدم بشكل استباقي وتحسين أداء الشبكة باستمرار وتحقيق التحول الذكي الرقمي وبناء بنية أمنية للشبكة لحماية الأصول الرقمية لـ stc من التهديدات السيبرانية.

أما فيما يتعلق بريادة الأعمال، سيعمل الطرفان على استكشاف وابتكار تطبيقات جديدة لـ ToC و ToH تستند إلى تقنيات ال 5.5G وإطلاق خدمات جديدة تعتمد على قدرات الشبكة لتعزيز نمو مستخدمي ال 5.5G. في مجال المشاريع التجارية (ToB)، سيركز الطرفان على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصناعة النفط والغاز، وسيقومان بإطلاق حلول مكتب ذكي مخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحضانة تطبيقات رأسية. سيقوم الطرفان من التحقق من ملاءمة المنتج للسوق والمضي قدمًا في تطوير المنتجات التجارية لقيادة تطوير السوق.

ومن جهته، قال فهد العلي، الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في stc : " بصفتنا شركة رائدة في مجال الجيل الخامس 5G في السوق الإقليمي، تعتمد stc على أحدث الحلول الذكية لدعم و تمكين التحول الرقمي في البلاد وتلتزم بإثراء تجربة العملاء من خلال حلول رقمية فريدة ومبتكرة. لقد كانت Huawei شريكًا استراتيجيًا لنا منذ تأسيس الشركة، وقد قمنا معًا بتقديم وإطلاق أحدث التقنيات والحلول في السوق.".

وأضاف العلي: "مع متطلبات العملاء المتغيرة إلى جانب التطورات التكنولوجية المتطورة في العالم سيعمل الطرفان معًا على تعزيز الابتكار في مجال ال 5.5G وتحسين أداء الشبكة وكفاءتها وذكائها، وتلبية متطلبات المستخدمين والصناعات المتنوعة، وإتاحة المزيد من الفرص التجارية والمزايا التنافسية لـstc. "

وعلى صعيد متصل، قال يانغ تشاوبين، رئيس منتجات وحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هواوي: "تلتزم هواوي بتزويد العملاء بأفضل المنتجات والحلول لمساعدتهم على تمكين التحول في مجال الذكاء الرقمي ونمو الأعمال. وباعتبار stc هي الشريك الاستراتيجي لشركة هواوي في الكويت، فاننا سوف نعمل سوياً على استكشاف بشكل مشترك تقنيات وتطبيقات جديدة للشبكات اللاسلكية الذكية بما يتماشى مع رؤية stc الرقمية و دعم رؤية الكويت الرقمية."

ومع الإطلاق التجاري لشبكة الجيل الخامس G5.5 عام 2024، تتعاون هواوي مع المشغلين والشركاء حول العالم لمتابعة الابتكارات الجديدة والمثيرة في الشبكات والسحابة والذكاء. معًا، سنقود أعمال الجيل الخامس ونعزز النظام البيئي الصناعي المزدهر، مما يخلق حقبة جديدة من التحول الرقمي الذكي.

«ساكسو بنك»: الذهب يتحدى توقعات خفض أسعار الفائدة

أوضح أولي هانسن، رئيس شؤون إستراتيجيات السلع في ساكسو بنك، خلال تقرير اقتصادي متخصص أن الذهب يستمر في الارتفاع وصولا إلى المستوى الحالي حول 2035 دولاراً مما يقلل الخسائر الشهرية إلى 1 % فقط، ويعتبر هذا أداءً جيداً خلال شهر شهد تراجع توقعات خفض سعر الفائدة الأمريكية من ستة إلى ما يقرب من ثلاثة وفي ظل التوقعات بعدم البدء بخفض أسعار الفائدة قبل يوليو. شهدت هذه التطورات ارتفاعاً في عائدات السندات الأمريكية لأجل 10 سنوات بأكثر من 35 نقطة أساس لتصل إلى 4.28 % بينما قفز عائد السندات لأجل العامين بنسبة 51 نقطة أساس لتصل إلى 4.72 %، مما أدى إلى ارتفاع حاد في تكلفة البديل وهو حيازة أصل لا يحقق عائد كالذهب.

أدى ارتفاع تكلفة التحمل مع هوس السوق بالأسهم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، والذي قد يسهم في شعور زائف بالاستقرار في الأسواق، إلى استمرار انهيار الطلب على الأوراق المالية المدعومة بالذهب مع انخفاض إجمالي الحيازات في صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة منها مدفوعة بتخفيض 17 ألف عقد في إجمالي البيع على المكشوف من البائعين على المكشوف. كان هذا الإجراء المتكرر من المضاربين، الذين يبيعون عند تراجع الأسعار والشراء عند ارتفاعها، هو السلوك السائد منذ ديسمبر، وخلال هذه الفترة تم تداول الذهب ضمن نطاق ضيق.

بالتركيز على حيازات المستثمرين في الفضة، نجد نمطاً مشابهاً مع انخفاض إجمالي حيازات صناديق الاستثمار المتداولة 437 طناً إلى 21407 طناً على أساس شهري حتى الآن، وهو أسوأ تراجع شهري لها منذ يوليو الماضي. وفي الوقت نفسه، تظل حسابات الأموال المدارة أكثر تقبلاً لتطورات الأسعار على المدى القصير، ومثل الذهب تماماً، كانت تكافح مؤخراً، نتيجة تراجع الزخم الذي دفعها إلى الشراء عند ارتفاع الأسعار والبيع عند انخفاضها. شهد التراجع في بداية الشهر دخول الصناديق في مراكز بيع صافية في العقود الآجلة للفضة سوق السلع، إلا أنها اضطرت إلى العودة إلى صافي الشراء في الأسبوع حتى 20 فبراير، عندما دعم انتعاش الذهب والمعادن الصناعية ارتفاع الأسعار.

من المرجح أن تكون خسائر الذهب التي اقتصرت "فقط" على النسبة المئوية المذكورة على الرغم من الانتعاش القوي في عائدات السندات وانخفاض توقعات خفض أسعار الفائدة مدفوعة بالمخاوف الجيوسياسية المتعلقة بالتوترات في الشرق الأوسط، واستمرار الطلب القوي على الذهب المادي من البنوك المركزية والطبقة الوسطى في الصين في محاولة للحفاظ على ثرواتهم المتضائلة الناجمة عن أزمة سوق العقارات وعمليات البيع المطولة في سوق الأسهم.

ما زلنا نتوقع أن يتجه الذهب والفضة نحو الارتفاع، ولكن كما أوضحنا في عدة مناسبات في الأشهر الأخيرة، من المرجح أن يظل كلا المعدنين مستقرين حتى نحصل على فهم أفضل حول موعد تخفيضات أسعار الفائدة الأمريكية المستقبلية. قد يشهد السوق بعض التحسن قبل أن يحين موعد التخفيض الأول، كما أن زيادة التوقعات بخفض تدريجي لأسعار الفائدة قد تصل إلى مستويات تجعل الأسعار عرضة للتصحيح. مع وضع ذلك في الاعتبار، سيستمر تأثر الاتجاه قصير الأجل للذهب والفضة بالبيانات الاقتصادية الواردة وتأثيرها على الدولار والعوائد وتوقعات خفض أسعار الفائدة، ومؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي، وهو مقياس التضخم المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي والذي من المقرر أن يصدر يوم الخميس.

استمر الذهب الفوري، الذي شهد تراجعا منذ ديسمبر، في التعافي بعد أن ساعد نجاحه في الصمود عند مستوى 2000 دولار في تحفيز عمليات شراء جديدة من صفقات الشراء الخاطئة والمتداولين الذين يركزون على الزخم والذين يبحثون عن فرصة جديدة للوصول على الذروة الحالية عند 20448 دولار متبوعاً بـ 2065 دولار، وهو أعلى مستوى في 1 فبراير.

في هذه الأثناء، لا تزال الفضة الفورية مستقرة ضمن نطاق محدود مع دعم قوي حول 22 دولاراً بينما تبدو المقاومة حول 23.50 دولاراً قوية بنفس القدر. وجاء الضعف الحالي في أداء الفضة والذي أدى إلى اتساع الفارق بين الذهب والفضة مرة أخرى إلى 90 أونصة من الفضة لكل أونصة من الذهب من أدنى مستوى في منتصف الشهر حوالي 86، مدفوعاً بالبيع الآجل لعقود الفضة الجديدة من قبل الصناديق التي غيرت حيازاتها من عقود الفضة الآجلة في سوق السلع خلال الأسبوع المنتهي في 20 فبراير من 10 آلاف عقد قصير الأجل إلى 5 آلاف عقد طويل الأجل.

البنك التجاري يدعم الاستدامة بالتعاون مع «مرسيدس»

في إطار حرص البنك التجاري الكويتي على تعزيز جهود الاستدامة والمحافظة على البيئة، فضلاً عن مستقبل الابتكار في مجال صناعة السيارات، تعاون البنك مع مرسيدس بنز – الملا في تنظيم حدث اختبار قيادة سيارات مرسيدس الكهربائية الجديدة في مقر وكالة مرسيدس بنز –الملا.

وتمت إقامة هذا الحدث الحصري لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية لدى البنك التجاري، وقد حظي عملاء البنك بتجربة جديدة وفريدة من نوعها، حيث كان لهم السبق في قيادة سيارات مرسيدس الكهربائية المتطورة، حيث يسعى البنك نحو تشجيع عملائه للتوجه إلى استخدام السيارات الكهربائية الصديقة للبيئة.

وقام فريق التسويق التابع لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد في البنك بالترحيب بعملاء الخدمات المصرفية الشخصية الذين استمتعوا بقيادة سيارات مرسيدس الكهربائية الفارهة في تجربة فريدة من نوعها، حيث عبروا عن سعادتهم بحضور هذا الحدث وشكرهم وتقديرهم للبنك التجاري ومرسيدس بنز – الملا الكويت.

لقطة جماعية بعد توقيع الاتفاقية

ويحرص البنك التجاري الكويتي دائماً على التعاون مع جميع الأطراف الفاعلة في مجال الاستدامة البيئية والمجتمعية، ويتجلى هذا من خلال رعايته للفعاليات المصممة لخدمة هذا التوجه، فضلاً عن سعيه الدائم لتوفير أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية والخصومات مع شركائه التجاريين، بما يحقق الاستفادة لعملائه على مدار العام، حيث يمكن للعملاء الاطلاع على جميع المزايا التي يوفرها البنك من خلال صفحة البنك على الإنترنت.